الوجه الثالث أن الوجود المطلق جزء وجودي من معناه الو
جود مع الإضافة والعلم بوجودي بديهي يعني أنه مما يتوقف على كسب
فكذا يكون الوجود المطلق بديهيا لأن ما يتوقف عليه البديهي
يكون بديهيا والجواب أنه إن أريد تصور وجودي بالحقيقة
بديهي وإن سلم فلا نسلم أن المطلق جزء منه أو تصور جزء
من تصوره لما سيجيء من أن الوجود المطلق يقع على الموجودات
وقوعه لازما خارجيا غير مقوم وليس العارض جزء المعروض وكذا تصوره
لتصوره وإن أريد أن التصديق بالعلم بأني موجود ضروري فمسلم
لكن كونه بديهيا بجميع الأجزاء غير مسلم فكون مطلقه بديهيا غير
مسلم مستلزم لتصور الطرفين بالحقيقة فضلا عن بداهته واعلم
أن المراد هو التصديق بوجودنا فما بأنه موجود لم تقديم الإمام
أورد منع بداهته فأجاب بأنه على تقدير كونه كسبيا لا
بد من الانتهاء إلى دليل يعلم وجوده بالضرورة قطعا للتسلسل فالعلم
بالموجود جزء من ذلك العلم فيكون ضروريا وصرح صاحب
المواقف بأنه جزء بديهي وهو متصور بالبداهة ثم أورد جواب
الإمام على المنع المذكور وزاد عليه وقال لا يطلب دليل على
تسلسل فيه بدل لا انتهاء إلى موجبة يحكم فيها بوجود المحمول للموضوع
ضرورة ثم دفعها بأن الذي لا بد من الانتهاء إليه دليل هو صدق
موجود ثم إنا نستدل بصدق المعقد معين لا بوجوده في الخارج
وبأن الموجبة ما حكم فيها بصدق المحمول على ما يصدق عليه الموضوع
لا بوجوده له وأنت خبير بأنه كلام خلل لا يليق ترتيب المقدمتين
في الانتهاء إلى التصور وأن كلام صاحب فيه أنه بديهي بالتصديق
لا إلى التصديق بالموضوع في الجملة وأن مراد الإمام أنه دليل
الذي لا بد من العلم بوجوده هو الأمر الذي يستدل به فالأولى

للصانع

للصانع لا المقدمات المرتبة وأنه لا معنى لصدق المحمول على المحمول
سوى وجوده له وثبوته فتصح يجب أن يقال الوجود هنا رابطة
وليس الكلام فيه قوله فإن قيل هو أي ما نعبر الماهية فيكتسب
مثلها أو عارض لها بعقل لا يتعقلها والقول بأن الكلام في مطلق
الموجود أو المعروض مطلق الماهية لا يجدي مع التفصيل بين كونها وأيضا
لو كان بديهيا لم يشتغل العقلاء بتعريفه ولم يختلفوا في بداهته
ولم يحتجوا عليها قلنا قد يعقل العارض دون المعروض ولو
سلم فيكفي ماهية بديهية وقد يشتبه البديهي بعض الإبانة
المراد باللفظ لا تصور الحقيقة وقد يكون التصديق ببداهة الماهية
البديهي كسبيا أو خفيا فيختلف فيه ويحتج إليه قيل وسماع هذا
يرجى أن يشير إلى تشكيكات المصنف في بداهة الموجود مع الجواب
عنها وهي وجوه الأول أن الوجود إما نفس الماهيات والما
هيات ليست بديهية فالوجود غير بديهي وإن كان زائدا
عليها كان عارضا لها لامتناع كونه معناه فيكون تابعا للمعروضات في
المعقولية إذ لا استقلال للعارض بدون المعروض وهي غير بديهية
فكذا الوجود العارض بل أولى لما يقال أن الكلام في الوجود المطلق
لا في الموجودات الخاصة التي هي عوارض للماهيات ولو سلم
فالموجود المطلق يكون عارضا لمطلق الماهية والكسبيات إنما هي
الماهيات المخصوصة فعلى تقدير كون الموجود المطلق عارضا لا يلزم
كونه تابعا للماهيات المكتسبة لأنا نقول الوجود المطلق عا
رض للموجودات الخاصة على ما سيجيء فيكون تابعا لها وهي تابعة
للماهية المكتسبة فيكون المطلق تابعا لها فيكون الوجود المطلق
العارض لمطلق الماهية عارضا لها بالواسطة الثاني

Copyright © King Saud University